

## دراسة قياسية لآثار السياسات الاقتصادية في النمو الاقتصادي في الجزائر

### The impact of economic policies on economic growth- econometric study.

طهراوي فريد، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، f.tahraoui@univ-bouira.dz

مولاي بوعلام، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، moulayb@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/09/26 تاريخ القبول: 2019/11/02 تاريخ النشر: 2019/12/29

#### ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة واقع وتأثير السياسات الاقتصادية من خلال كل من السياستين المالية والنقدية على أحد أهدافها الأساسية وهو النمو الاقتصادي وملاحظ ذلك على الاقتصاد الجزائري، ولهذا الغرض تم تقدير نموذج قياسي يتضمن ثلاث متغيرات: الكتلة النقدية (التوسع النقدي)، والإنفاق العام والناتج الداخلي الإجمالي (النمو الاقتصادي) وهذا للفترة الزمنية (1980-2017)، و مع اختبار منهجية الحدود الذي بين وجود علاقة تكامل مشترك قمنا بتقدير نموذج شامل يتضمن النموذجين القصير وطويل المدى بالاعتماد على منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة الذي افرض تباین في التأثير بين المدينين القصير والطويل للسياستين.

**الكلمات الرئيسية:** النمو الاقتصادي، الكتلة النقدية، الإنفاق العام، الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة.

تصنيف: JEL : XN1، XN2

#### Abstract:

The aim of this study is to investigate the reality and impact of economic policies through both fiscal and monetary policies on one of its main objectives, namely economic growth. The effect of this on the Algerian economy, for this purpose was estimated a econometric model includes three variables: monetary mass, public spending and GDP (economic growth), This is for the period of time (1980-2017), The bounds test showed that there is a cointegration relationship. We estimated a comprehensive model that included both short and long-

term models that showed a divergence in impact between the short- and long-term economic policies.

Keywords : economic growth, monetary mass,, public spending and ARDL.

**JEL classification code : XN1, XN2**

f.tahraoui@univ-bouira.dz ، طهراوي فريد ،

## 1. مقدمة:

تحتوي هناك العديد من الدراسات التي تتناول تأثير مختلف السياسات الاقتصادية على الآثار المهمة لكل من السياستين النقدية والمالية فيرتبط التفاعل بين السياسات النقدية والمالية بتبادل تأثير كل منهما على أهداف الأخرى فنرى للسياسة النقدية تأثير على السياسة المالية في مسألة تمويل عجز الموازنة حيث يؤثر موقف السياسة النقدية في قدرة الحكومة على تمويل عجز الموازنة فمن خلال دراسات للعديد من الباحثين الاقتصاديين لدور السياسة النقدية عبر مختلف المدارس، وعلى رأسهم ميلتون فريدمان بوجود علاقة سببية تتجه من عرض النقود إلى النشاط الاقتصادي أما كينز فيرى تأثير السياسة النقدية يمارس عن طريق تغيرات أسعار الفائدة، في حين لا يكاد يختلف اثنان على ان السياسة المالية في فعاليتها تتأثر معظمها بقرارات السلطة النقدية، وهذا ما يوضح التداخل بين السياسة المالية والسياسة النقدية، و ضرورة التنسيق بينهما لأنه بدون وجود تنسيق بين السياسة النقدية و السياسة المالية فإن ثلاث بدائل تكون متاحة :هيمنة السلطة النقدية، حيث يهيمن البنك المركزي على السلطة النقدية، فهو يقوم بتحديد النمو في القاعدة النقدية، مستقلا عن الاحتياجات النقدية للحكومة و إمكانيات تمويلها من أسواق المال المحلية و الأجنبية. او هيمنة السياسة المالية بحيث تهيمن وزارة المالية في تحديد حجم عجز الميزانية دون استشارة السلطة النقدية، والتي لها إمكانية التمويل من سوق السندات، بينما تعتذر السلطة النقدية عن تمويل أي من العجز

في صورة زيادة في القاعدة النقدية اقتراض الحكومة المباشر، كما يولد عدم الاستقرار تضخما عاليا، قد يضر بنمو الأسواق المحلية الحقيقية و المالية، أما البديل الثالث: وهو استقلالية كل سلطة في التأثير عن الأخرى ، حيث نجد أن السلطات النقدية و المالية يعملان بطريقة مستقلة، و ينتج عن ذلك أن السلطات النقدية و المالية قد يصغان قرارات متضاربة مع أهدافها بالنسبة للقاعدة النقدية و حجم عجز الموازنة، من خلال ما تمت الإشارة إليه تبرز لنا المحاور الرئيسية في بحثنا وهي كمايلي:

**المحور الأول:** مفهوم وتطور السياسات الاقتصادية والنمو الاقتصادي في الجزائر.

**المحور الثاني:** الدراسة القياسية لأثر السياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في

الجزائر للفترة 1985-2017.

### 1.1 مشكلة الدراسة

من خلال ما تقدم ذكره تقدم ذكره من أهمية كلا السياستين النقدية والمالية في تحقيق معدلات للنمو الاقتصادي وفق حدود جيدة بصفة عامة ومن اجل استخدام العرض النقدي والإنفاق العام كوسيلتين للتأثير، يمكننا صياغة إشكالية البحث كما يلي: ما هو الأثر الذي تمارسه السياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر ؟

### 2.1 هدف الدراسة

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- إبراز أي من السياستين المالية أو النقدية لها الأثر الأكبر على النمو الاقتصادي تحديد المدى الزمني الذي تستغرقه السياسات الاقتصادية لإثبات نجاعتها في التأثير على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري.

### 3.1 الأسئلة الفرعية:

من خلال ما سبق يمكن طرح الأسئلة الجزئية التالية.

1 - ما هي ابرز التأثيرات للسياستين النقدية والمالية في الاقتصاد الجزائري على عناصر

الاقتصاد الكلي؟

2- هل تأثير الكتلة النقدية بمفهومها الواسع يفوق تأثير النفقات العامة على النمو

الاقتصادي؟

3- بم تتميز العلاقة بين العرض النقدي، الإنفاق العام والنتاج الداخلي الخام؟ بعلاقة قصيرة

أو طويلة المدى في الجزائر؟

### 4.1 فرضيات الدراسة

**الفرضية 01:** كانت للسياسات الاقتصادية في الجزائر تباين في التطور والتأثير على باقي

المجمعات الاقتصادية الكلية الأخرى بين الانكماش والتوسع .

**الفرضية 02:** تعتبر السياسة النقدية من خلال كمية النقود اكثر فعالية وسرعة من الإنفاق

العام في التأثير على النمو الحقيقي للاقتصاد الجزائري.

**الفرضية 03:** تتميز العلاقة بين العرض النقدي او الإنفاق الحكومي مع النمو الاقتصادي

بالتأثير في المدى الطويل وهذا راجع لغياب آليات انتقال التأثير في النشاط الاقتصادي في

الآجال القصيرة وعدم مرونة قنوات السياسات الاقتصادية الأخرى كسعر الصرف وأسعار

الفائدة.

### 5.1 منهج الدراسة

استخدمنا في هذه الدراسة منهج الأسلوب الوصفي التحليلي، والأسلوب الإحصائي القياسي،

من خلال تحليل السلاسل الزمنية Time Series Analysis، نموذج الانحدار الذاتي

لفجوات الزمنية المتباطئة ARDL كما قمنا باستخدام المنهج الإحصائي القياسي الكمي

لقياس العلاقات السببية السائدة بين الناتج الداخلي الخام ، العرض النقدي والإنفاق العام خلال الفترة (1985-2017).

## 2. مفهوم وتطور السياسات الاقتصادية والنمو الاقتصادي في الجزائر

### 1.2. السياسة المالية والإنفاق العام

للسياسة المالية العديد من الوسائل لتحقيق الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية الكلية وتعتبر سياسة الإنفاق العام من أحد أبرز وسائلها في تحقيق النمو الاقتصادي، هذا الأخير يعتبر هدف أي سياسة اقتصادية كانت بحكم أنه يعبر عن درجة تطور النشاط الاقتصادي ومن ثم فهو يشير على العموم إلى جملة من المؤشرات التي تنعكس من خلاله.

#### 1.1.2 مفهوم النفقات العامة

تمثل النفقات العامة الصورة التي تعكس نشاط الدولة وأداة تحقيق أهدافها وتوجيه اقتصادها وضمان الاستقرار الاقتصادي في البلاد، ويمكن تعريف النفقات بأنها المبالغ المالية التي تصرفها الدولة لإشباعا للحاجات العامة وتحقيقا لتدخلها الاقتصادي والاجتماعي في إدارة مجتمعها الإنساني(مسعود، 2005، صفحة 347) .

كما تم تعريفها بأنها مبلغ من المال ينفق من خزانة الدولة بواسطة إدارتها ومؤسساتها وهيئاتها المختلفة لإشباع حاجات عامة (طارق، 2009،، صفحة 122). بمعنى أنه مبلغ من النقود يدفعه شخص من أشخاص القانون العام لإشباع حاجة عامة (المجيد، 1990، صفحة 43) ويتبين من هذا التعريف أن النفقة العامة تتكون من ثلاث عناصر، والتي تمثل أركان النفقة وهي : النفقة العامة مبلغ نقدي، العنصر الثاني هو صدور النفقة العامة من الدولة أو أحد الأشخاص العامة، والعنصر الثالث هو أن النفقة العامة تهدف إلى تحقيق نفع عام.

## 2.1.2 تطور النفقات العامة في الاقتصاد الجزائري

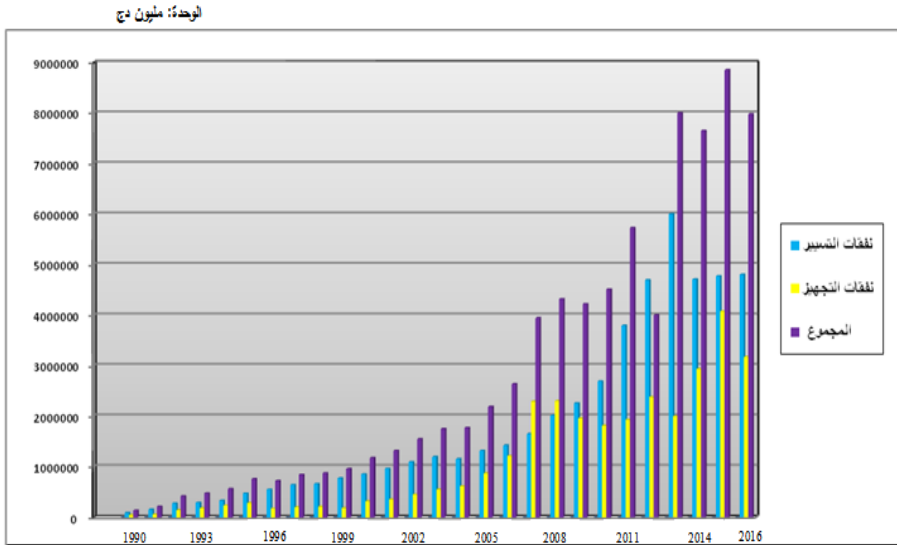
في ظل التعاريف السابقة فان وضعية النفقات العامة في الاقتصاد الجزائري عرفت عجزاً كبيراً في رصيد الموازنة إلى الناتج الداخلي الخام، حيث بلغ 10% من الناتج الداخلي الخام ثم تراجع ليصل إلى أقل قيمة له في العام 1998 بنسبة 0.3 %، ويُفسّر ذلك بالسياسة المالية الانكماشية التي تبنتها الحكومة خلال هذه الفترة بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، وعرفت نسبة النفقات العمومية تراجعاً مستمراً، حيث انتقلت من 40 % في العام 1993 إلى 34 % في العام 1996 لتصل إلى نحو 31 % في العام 1999 ، أما الإيرادات العمومية فقد ارتفعت نسبتها لتنتقل من 26 % في العام 1993 إلى 32 % في العام 1996 تستقرّ في حدود 30 % في العام 1999 غير أن أهم ما ميّز هذه المرحلة هو ارتفاع حجم الدين العمومي للدولة، بما في ذلك المديونية.

الداخلية والخارجية، إذ بلغت نسبة الدين الداخلي نحو 57 % من الناتج سنة 1998 ، لتصبح 61% في العام 1999 ، أما المديونية الخارجية فقد انتقلت نسبتها إلى حدود 6 % في العام 1997 وهذا ما أسفر عن اختلال في المالية العامة للدولة أضفى ميزة عدم القدرة على الاستمرار في تحمّل العجز الموازي (محمد، 2010، صفحة 212).

أدت عودة ارتفاع أسعار المحروقات ابتداء من الثلاثي الأخير لسنة 1999 إلى تبيّي خيار سياسة مالية توسّعية، يعبر عنها ارتفاع حجم الإنفاق العام ضمن ما يسمّى بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، فقد ارتفعت نسبة الإنفاق العمومي إلى الناتج المحلي الخام من 28% سنة 2000 إلى نحو 34 % سنة 2002 ، ثم 38% سنة 2008 ، و 42% سنة 2009 لتصل إلى نحو 45% سنة 2012 وخلال هذه الفترة عرف رصيد الميزانية فائضاً خلال السنوات 2001 و 2002 بنسبة 1.6 % و 0.6 % من الناتج الداخلي الخام على

الترتيب، ليعرف بعد ذلك عجزاً متزايداً بلغ أعلى نسبة له في العام 2012 بنسبة تقارب 21%، ويتوقع أن يتزايد هذا العجز خلال السنوات اللاحقة بالنظر إلى التزايد المستمر في برامج الإنفاق الحكومي. وبدءاً من سنة 2000 تم إنشاء صندوق خاص يعرف بصندوق ضبط الإيرادات

شكل رقم(01): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1986-2015)



المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى:

- قوانين المالية، سنوات (من 2010 - 2016)

- قاعدة بيانات البنك الدولي ([www.worldbank.org](http://www.worldbank.org)) (WDI)

- عرفت نسبة ميزانية التسيير أعلى قيمة لها خلال فترة التسعينيات وتحديداً في العام 1999 بنحو 80% من مجموع النفقات، وجاء هذا بعد السياسة الاقتصادية الانكماشية التي طبقتها الحكومة منذ بداية التسعينيات.

عرفت ميزانية التجهيز المتعلقة بالاستثمار، تطوراً ملحوظاً في مجموع النفقات خلال العشرية الأخيرة مقارنة بما كانت عليه في بداية السبعينيات، وبلغت أعلى قيمة لها خلال 2007 و 2008 بنحو 48% من مجموع النفقات، حيث انتقلت من 567 مليار د.ج و في العام 2003 إلى 1973 مليار د.ج و في العام 2008 ، ويُفسّر ذلك أساساً ببرنامح دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تبنته الحكومة منذ سنة 2001 (عبدالله و قوري، العددان 72 و73 خريف 2015-شتاء 2016، ص، صفحة 122).

بداية برنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، انتقلت النفقات العامة الإجمالية من 2052,037 مليار دج سنة 2005 إلى 4246,334 مليار دج سنة 2009، وبالمقارنة بالنتائج المحلي الإجمالي فانقلبت من 27,14% سنة 2005 إلى 42,60% سنة 2009، أي بزيادة قدرها 15,5%، كما شهدت الفترة 2010-2014، وتزامنا مع وبرنامج توطيد النمو "الالتمية الخماسي" فانقلبت النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 37,25% سنة 2010 إلى 40,57% سنة 2014، أي بزيادة 3,3%.

## 2.2 السياسة النقدية والعرض النقدي

تعددت المفاهيم الخاصة بالسياسة النقدية حيث نجد مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود، الائتمان و تنظيم السيولة العامة للاقتصاد، بمعنى مجموعة القواعد و الأحكام التي تتخذها الحكومة أو أجهزتها للتأثير في النشاط الاقتصادي من خلال التأثير في الرصيد النقدي لإيجاد التوسع او الانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع بما يتفق و تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية (علي، 2004، صفحة 214).

### 1.2.2 تعريف العرض النقدي



يعرف العرض النقدي أو كما يسمى أيضا بالكتلة النقدية بأنه مجموع وسائل الدفع المتداولة في المجتمع خلال فترة زمنية معينة، أي أنه يضم جميع وسائل الدفع المتاحة في التداول والتي بحوزة الأفراد والمشروعات والمؤسسات المختلفة، ويعرف أيضا بأنه " كمية النقود أو مجموع الوحدات النقدية المتواجدة في حوزة الأشخاص (المجتمع) خلال فترة زمنية معينة " (الدليمي، 1990 ، صفحة 106). وتجدر الإشارة هنا إلى أن عرض النقد يعد بمثابة دينا على الجهاز المصرفي أو الجهة التي تتولى عملية الإصدار إذ انه التزاما عليها وحقا لحائزيه على التصرف بالمبالغ التي بحوزتهم .حيث تتكون الكتلة النقدية في الجزائر من المتاحات النقدية M1 التي تضم الأوراق النقدية والودائع تحت الطلب، وأما الكتلة M2 فهي عبارة عن M1 مضافا إليها أشباه النقود.

تتمثل في السيولة الإجمالية التي تدخل في عين الاعتبار الودائع لأجل لدى المؤسسات المالية غير المصرفية مثل مراكز البريد، شركات التأمين، صناديق الادخار، السندات الصادرة عن الخزينة العمومية والودائع لأجل لدى المؤسسات غير المصرفية بالإضافة إلى M2.

### 2.2.2 تطور الكتلة النقدية في الجزائر

لقد انعكس استقرار الاقتصاد الكلي في السنوات الأخيرة ايجابيا على الوضع النقدي و المالي لعام 2003 ، مما ساهم في تحسن معدل التضخم الذي بلغ 2,6 % سنة 2003، بالإضافة إلى انخفاض نسب الفائدة إلى ما بين 6,5 إلى 9% قبل ان كان من 8% إلى 10% سنة 2002 مع تسجيل انتعاش معتبر في النمو، ويؤكد هذا التوجه دور هذه الأداة في مجال الضبط النقدي والاقتصادي .

كما سجل معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر انخفاضا في النقطة القاعدية خلال السداسي الأول من سنة 2003 بالمقارنة مع نفس الفترة من سنة 2002 ، و هذا ما يعد مؤشرا

إضافيا عن تحسن ظروف التمويل المسجلة سنة 2003 ، و قد بلغ 4,5 % انطلاقا من شهر جوان 2003 عوض 5,5 % سابقا .

و يعود تحسن ظروف تمويل الاقتصاد أساسا إلى الانخفاض الكبير في مستويات التضخم و تحسن نسب السوق النقدية و تكلفة إعادة التمويل لدى بنك الجزائر (جتماعي، 2000، صفحة 106) .

عرفت الفترة : من سنة 2007 إلى سنة 2010 تذبذب في معدل تغير عرض النقود (Rapport 2009, d'Algérie, )، حيث سجل معدل نمو الكتلة النقدية أدنى مستوى له على مدار تطور عرض النقود في الجزائر سنة 2009 بمبلغ 7173.1 مليار دينار، وبمعدل نمو 3.2% عن سنة 2008 وذلك لسببين رئيسيين: السبب الأول وكما أشار إليه تقرير بنك الجزائر هو التأثير بالأزمة الاقتصادية العالمية و انخفاض معدل زيادة الأصول الخارجية إلى 6.23% سنة 2009 مقارنة بنسبة 38.18% سنة 2008 ، أما السبب الثاني فيعود إلى انخفاض أو تقلص الودائع تحت الطلب حيث انخفضت من 3424.9 مليار دينار سنة 2008 إلى 3114.8 مليار دينار سنة 2009 أي بمعدل انخفاض قدر بـ: 9.05% ، وهو ما أثر سلباً على قدرة البنوك على خلق الائتمان (أشباه النقود).

انطلاقا من سنة 2010 اتجه العرض النقدي في النمو و الزيادة نتيجة تحسن الأوضاع الاقتصادية الخارجية و استقرار الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية و ارتفاع أسعار المحروقات والتي ارتفع معها صافي الأصول الخارجية، ليلعب معدل نمو العرض النقدي في توسع مسجل في 2010 و 2011 (15,4 % و 19,9 % على التوالي) والتي تلت وتيرة منخفضة نسبيا خلال سنة 2009.

عرفت وتيرة التوسع النقدي تراجعاً معتبراً كذلك في 2012 (10.9%) مقابل 19,9 % في 2011 و 15,4 % في 2010 )، يساهم التراجع القوي لتوتيرة النمو النقدي في إرساء قاعدة الاستقرار المالي والنقدي، لاسيما أن صافي الموجودات الخارجية يفوق هيكلية المجمع النقدي M2 بالفعل، بلغت نسبة صافي الموجودات الخارجية إلى ما يعادل 135,6 % في 2012 .

يمكن المحدد الأساسي للتوسع النقدي في السداسي الأول من سنة 2013 في التوتيرة القوية لارتفاع القروض للاقتصاد ( 14,05 %). بوتيرة سنوية، قد يمثّل معدل كهذا ديناميكية القروض المصرفية للاقتصاد، المعززة بالتدابير التسهيلية والدعم المتخذة من قبل السلطات العمومية في بداية السنة، ضعف معدل التوسع في هذا المجال المسجل في السنة السابقة ( 15,35 %). بلغت القروض المصرفية للاقتصاد في نهاية جوان 2013 ما قيمته 4902,50 مليار دينار. وفي هذا التاريخ، بلغت القروض للمؤسسات الخاصة 2160,96 مليار دينار 2037,91 مليار دينار في نهاية مارس 2013) مقابل 1940,32 مليار دينار في نهاية 2012.

على عكس سنتي 2015 و 2016 ، ارتفعت الكتلة النقدية ب 0.6% خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2017 خصّ هذا الارتفاع المكونات الأساسية للكتلة النقدية، وأهمها: حصة التداول النقدي في الكتلة النقدية M2 ، التي ارتفعت قليلاً، منتقلةً من 32.2% في سبتمبر 2016 ، مقابل 32,9 % في سبتمبر 2017 (الجزائر 2018، صفحة 13) وافق ذلك انتقال السيولة المصرفية من 821 مليار دينار في نهاية 2016 إلى 512 مليار دينار في نهاية سبتمبر 2017 . يترافق هذا التطور للسيولة المصرفية مع عودة عمليات إعادة تمويل

المصارف من طرف بنك الجزائر، أي عمليات إعادة الخصم وخاصة عمليات السوق المفتوحة ذات آجال استحقاق مختلفة ابتداء من مارس 2017 (الجزائر، 2018، صفحة 18).

### 3.2 مفهوم وتطور النمو الاقتصادي في الجزائر

#### 1.3.2 تعريف النمو الاقتصادي

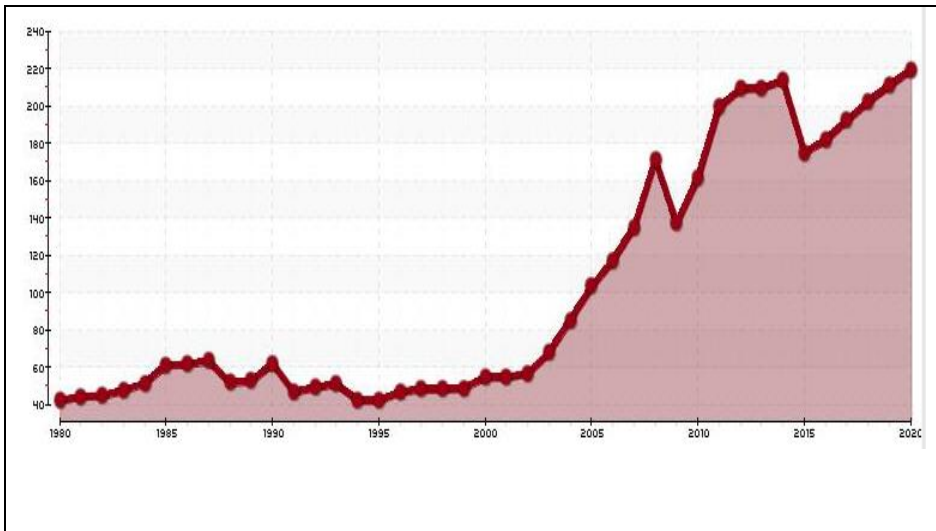
إن تعريف النمو الاقتصادي يتطلب تحديد المتغير الذي على أساسه يقاس النمو الاقتصادي، وكذا تحديد الفترة التي من خلالها نرغب في تحديد وقياس قيمة هذا المتغير. وعلى هذا الأساس، يعرفه فيليب بيرو: "هو الارتفاع المسجل من خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة أو فترات زمنية متلاحقة لمتغير اقتصادي توسعي هو الناتج الصافي الحقيقي". (الظاهر، 1999، صفحة 39) أما كوسوف فيقول: "أن النمو الاقتصادي هو التغير المسجل في حجم النشاط الاقتصادي" ويؤكد بونيه: "أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن عملية توسع اقتصادية تلقائية، تقاس بتغيرات كمية حادثة (الظاهر، 1999، صفحة 41).

#### 2.3.2 تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر

تعد الجزائر من بين الدول التي تسعى لتحقيق ارتفاع في معدل نموها الاقتصادي إذ تعد من الدول المصدرة للطاقة، لذا ارتبط نمو اقتصادها بالطلب العالمي ووضعية أسعار النفط، فقد شهد الاقتصاد نمو متسارع خلال العقد الأول من هذا القرن الحالي، وفي وقت مبكر خلال السبعينات والثمانينات، ثم شهد الاقتصاد الجزائر بعد ذلك أشد فتراته تأزماً نتيجة تراجع أسعار النفط، وتدهور احتياطات النقد الأجنبي، وارتفاع الدين العام، وتدهور الوضع

الأمني... الخ. والشكل التالي يبرز أهم تطورات معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2018:

شكل رقم 02 : يوضح تطور الناتج الداخلي الخام للفترة 1980-2018



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات البنك العالمي

من خلال الشكل رقم (02) نلاحظ تزايد بشكل متدرج في معدل النمو الاقتصادي على طول الفترة 1980-2017 وذلك راجع للتقلبات التي تشهدها سوق النفط العالمية وارتباط الاقتصاد الجزائري بعائدات البترول بالإضافة إلى الأزمات المالية التي شهدها العالم، والملاحظ أيضا هو معدل تدني تدريجي للنمو الاقتصادي في الفترة 1980-2000 فقد شهد الاقتصاد الجزائري أسوأ مرحلة له وسبب ذلك يعود على مجموعة من العوامل الداخلية

والخارجية أهمها الأزمة المالية العالمية سنة 1986 هذا ما انعكس بالسلب على معدلات النمو الاقتصادي بالإضافة إلى ما شهدته الجزائر خلال التسعينات من أزمة حقيقة جراء انهيار أسعار البترول وتفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والأمنية ، مما انعكس أيضا بالسلب على معدلات النمو الاقتصادي وعلى الاقتصاد الجزائري ككل خلال فترة التسعينات. إن معدلات النمو المحققة خلال الفترة 2001-2014 تعتبر متواضعة مقارنة مع قيمة حجم النفقات التي رصدتها الدولة ، إذ نلاحظ أنه وبالرغم من الزيادة إن لم نقل مضاعفة حجم الأرصدة المالية الموجهة لكل قطاع من أجل تحريك عجلة النمو لم تجن الجزائر على نمو أكثر من 5% لا يحقق الأهداف المرجوة من تنفيذ تلك البرامج ( الوصول إلى معدل 5% أو ) 7% ، بل ولا يختلف عن تلك المحققة سنوات التسعينات. برغم الأزمة المالية العالمية التي شهدها العالم سنة 2008 والأزمة الاقتصادية الراهنة وما تلاها من انهيار لأسعار النفط في السوق العالمية.

لقد شهد معدل نمو الناتج الداخلي الخام تحسن بداية 2010 حيث أنه انتقل 1.6% سنة ، 2009 إلى معدل 3.6% سنة 2010 حيث يبقى تأثير نمو قطاع المحروقات واضحا جدا على معدل النمو العام الذي عرف انخفاضا بفعل تراجع أسعار النفط ليعرف تحسن سنة 2014 بمعدل نمو -0.6% (اسماء، 2016، صفحة 188). إن الاستثمارات العمومية المخصصة من الدولة لدفع عجلة التنمية يمكن تفسيرها بالتطور المستمر والنمو في أسعار النفط العالمية والأزمات المالية العالمية العديدة التي بدورها تأثر على طلب العالمي للطاقة والتي ألقت بضلالها على الاقتصاد الجزائري، ومن هنا نستنتج أن التغيرات الحاصلة في معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر تتغير وفق الأوضاع الاقتصادية السائدة على الصعيد الداخلي والخارجي وخاصة أوضاع سوق النفط العالمية لأن النمو

الاقتصادي في الجزائر مرهون بالنمو في قطاع المحروقات ومنه فنقول ان النمو الاقتصادي لم يبلغ المعدل المرجو نتيجة لضعف نسبة مساهمة القطاعات خارج المحروقات في النمو الاقتصادي وحتى بواذر 2017 (القادر خ.، 2008، صفحة 253).

### 3. الدراسة القياسية لأثر الإنفاق العام والعرض النقدي على النمو الاقتصادي

#### 1.3. النموذج المستخدم

من خلال منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL (Pesaran, 2001, pp. 289-326)، أو منهجية اختبار الحدود (Bound Testing Approach) ومع استخدام طريقة اللوغاريتم في حساب المتغيرات الداخلة في النموذج لغرض الحصول على تجانس للبيانات الخاصة بالسلاسل الزمنية للمتغيرات بحيث تعبر معاملاتها عن المرونات الخاصة بمتغيرات الدراسة ، وبالتالي النموذج في شكلها النهائي يكون كالتالي:

$$\Delta GDP_t = \alpha_0 + \alpha_1 GDP_{t-1} + \alpha_2 M2_{t-1} - \alpha_3 DP_t + \sum_{i=1}^{k_1} B_1 \Delta GDP_{t-i} + \sum_{i=1}^{k_5} B_2 \Delta M2_{t-i} - \sum_{i=1}^{k_6} B_3 \Delta DP_{t-i} + U_t$$

حيث:  $U_t$ : حد الخطأ للنموذج الأول.

$\alpha_0$ : تعبر عن الثابت او القاطع في النموذجين.

تقيس ( $\alpha_1$ ) مرونة معدل النمو للفترة الزمنية السابقة، كما تقيس ( $\alpha_2$ ) تقيس مرونة الكتلة النقدية و ( $\alpha_3$ ) تمثل مرونة الإنفاق العام، أما قياسيا فهي تمثل العلاقة طويلة الاجل بين المتغير التابع وباقي المتغيرات المستقلة في النموذج. أما المعاملات  $\beta$  فتقيس العلاقة قصيرة الأجل التي تربط بين معدل النمو الاقتصادي والكتلة النقدية والإنفاق العام.

### 2.3 دراسة استقرارية النموذج

من خلال اختبارات جذر الوحدة نقوم باختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات المدرجة في النموذج.

### 3.3 اختبار جذر الوحدة

وبإجراء اختبار جذر الوحدة الذي يهدف فحص خصائص السلاسل الزمنية و رغم تعدد اختبارات جذر الوحدة، إلا أننا سوف نستخدم اختبار: ADF لتحديد درجة استقرار متغيرات النموذج. وفيما يلي نتائج اختبارات جذور الوحدة لبيانات النموذج القياسي المستخدم باستخدام اختبار ديكي-فوللر الموسع عند مستوى معنوية 1%، 5%، 10% الخاصة بمتغيرات النموذج

الجدول رقم (01): نتائج اختبار فيليبس بيرون PP للمتغيرات

| PP فيليبس بيرون |             | القرار (الرتبة) | السلسلة الزمنية |              |
|-----------------|-------------|-----------------|-----------------|--------------|
| المستوى         | الفرق الاول |                 |                 |              |
| -4.431          | //          | I(0)            | GDP             |              |
| -4.510          | //          | I(0)            | M2              |              |
| -4.2722         | -8.464      | I(1)            | DP              |              |
| 2845-4.         | 2967-4.     |                 | 1%              | القيم الحرجة |
| 5628-3.         | 5683-3.     |                 | 5%              |              |



|         |         |  |     |  |
|---------|---------|--|-----|--|
| 2183-3. | 152-3.2 |  | 10% |  |
|---------|---------|--|-----|--|

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على برنامج: Eviews 9

ملاحظة: الأرقام الموضحة بين الأقواس توضح فترات التباطؤ لمعيار ايكبي (SC) ،  
 هذه النتائج تشير إلى إمكانية استخدام منهجية اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج  
 الحدود ARDL، في تحليلنا لأثر كل من التوسع النقدي M2 بالمعنى الواسع والنفقات العامة  
 DP على النمو الاقتصادي GDP في الجزائر .

لان جذر الوحدة الذي يبين استقرار السلاسل الزمنية يظهر أنه يمكن رفض فرضية العدم  
 القائلة بوجود جذر للوحدة، للمتغيرين : النمو الاقتصادي GDP والتوسع النقدي M2 فكانت  
 مستقرة عند المستوى، وعند فحص المتغير : النفقات العامة DP عند الفرق الأول تبين انه  
 يمكن رفض هذه الفرضية بالنسبة للفروق الأولى مما يعني انه صار مستقرا بعد اخذ الفروقات  
 الأولى.

### 4.3 دراسة التكامل المشترك

يعنى التكامل المشترك إمكانية وجود توازن طويل الأجل بين السلاسل الزمنية غير  
 المستقرة في مستوياتها ، اى بمعنى وجود خواص المدى الطويل للسلاسل الزمنية يمكن  
 مطابقتها، استخدمنا اختبار منهجية الحدود للتكامل المشترك والخاص بنموذج ARDL  
 (الشوريجي، نوفمبر 2017، الصفحات 1-37) ، حيث يتضمن اختبار نموذج ARDL في  
 الأول اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، و إذا تأكدنا من وجود  
 هذه العلاقة ننتقل إلى تقدير معاملات الأجل الطويل وكذا معاملات المتغيرات المستقلة في  
 الأجل القصير .

**جدول (02) نتائج إحصائية ( F ) لاختبارات حدود ARDL:**

|   |                 |                 |
|---|-----------------|-----------------|
| <b>ARDL Bounds Test</b>                                 |                 |                 |
| <b>Date: 06/24/19 Time: 15:35</b>                       |                 |                 |
| <b>Sample: 1989 2017</b>                                |                 |                 |
| <b>Included observations: 28</b>                        |                 |                 |
| <b>Null Hypothesis: No long-run relationships exist</b> |                 |                 |
| <b>Test Statistic</b>                                   | <b>Value</b>    | <b>k</b>        |
| <b>F-statistic</b>                                      | <b>8.785737</b> | <b>2</b>        |
| <b>Critical Value Bounds</b>                            |                 |                 |
| <b>Significance</b>                                     | <b>I0 Bound</b> | <b>I1 Bound</b> |
| <b>10%</b>  | <b>3.17</b>     | <b>4.14</b>     |
| <b>5%</b>   | <b>3.79</b>     | <b>4.85</b>     |
| <b>1%</b>   | <b>5.15</b>     | <b>6.36</b>     |

المصدر من اعداد الباحثين اعتمادا على EViews-9

إذ نلاحظ أن قيمة إحصائية (F) المحسوبة لاختبار wald أكبر من الحد الأعلى للقيم الجدولية الحرجة: (6.36) (4.85)، (4.14) لدرجات معنوية كل من  $\alpha=1\%$ ،  $\alpha=5\%$  و  $\alpha=10\%$  على التوالي و المقترحة من قبل (Pesaran et al 2001) منه فإننا نستطيع رفض فرضية العدم وبالتالي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات التالية: (GDP, M2,DP) الخاصة بالنموذج .

وبالتالي فالنموذج المتضمن (LFD,LPB) يمكنه تفسير معدل النمو الاقتصادي في الجزائر على المدىين الطويل والقصير خلال هذه الدراسة .

**5.3 دراسة النموذج**

**1.5.3 اختيار فترات التباطؤ للنموذج**

اعتمادا على برنامج Eviews9 يتبين لنا أفضل فترات التباطؤ الممكن الحصول عليها من خلال معيار (Schwarz Bayesian Criterion SBC) هي كالاتي (1.4.4).

### 2.5.3 تقدير علاقة طويلة الأجل

يتم الحصول على مرونة المدى الطويل هي معامل إبطاء واحد للمتغيرات التفسيرية (مضروباً بإشارة سالبة) مقسوماً على معامل المتغير التابع بإبطاء واحد ((-1)GDP) وفيما يلي نتائج التقدير للنموذج في الأجل الطويل

الجدول رقم (03): نتائج تقدير النموذج طويل وقصير الاجل

| المتغيرات  | المعلمة     | t-Statistic | Prob.       |        |
|--|-------------|-------------|-------------|--------|
| D(MM2)   | -0.002252   | -0.065818   | 0.9483      |        |
| D(MM2(-1))   | -0.064252   | -1.707177   | 0.1071      |        |
| D(MM2(-2))   | -0.031438   | -0.835808   | 0.4156      |        |
| D(MM2(-3))   | -0.083381   | -2.250129   | 0.0389      |        |
| D(DEG)   | -0.100457   | -1.227242   | 0.2375      |        |
| D(DEG(-1))   | 0.083177    | 1.072068    | 0.2996      |        |
| D(DEG(-2))   | 0.071967    | 0.963369    | 0.3497      |        |
| D(DEG(-3))   | -0.193151   | -2.764203   | 0.0138      |        |
| CointEq(-1)  | -0.775483   | 0.158574    | -4.890356   | 0.0002 |
| $Cointeq = GDP - (0.2830 * MM2 - 0.0589 * DEG - 1.2542)$ |             |             |             |        |
| Long Run Coefficients                                    |             |             |             |        |
| Variable   | Coefficient | Std. Error  | t-Statistic | Prob.  |
| MM2  | 0.282990    | 0.103396    | 2.736941    | 0.0146 |
| DEG  | -0.058898   | 0.181204    | -0.325038   | 0.7494 |
| C  | -1.254198   | 1.598219    | -0.784747   | 0.4441 |

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على EViews-9

### 3.5.3 الخصائص الإحصائية للنموذج

المعلمة 1: والخاصة بالمتغير الكتلة النقدية تبين ان هذا المتغير ليس له دلالة إحصائية إلا في التباطؤ للفترة الثالثة حيث نجد إن قيمة الاحتمال لهذه المعلمة 0.0389 وهي اقل من 0.05 مما يبرر معنويتها فعلى المدى الطويل كلما ارتفعت حجم الكتلة النقدية بالمعنى الواسع M2 في الاقتصاد الجزائري بوحدة واحدة يترتب عن ذلك انخفاض في معدل النمو الاقتصادي بحوالي 8.3% .

المعلمة 2 : والخاصة بالمتغير: النفقات العامة والتي تبين أن هذا الأخير له دلالة إحصائية هو الآخر في بعد ثلاث فترات تباطؤ فكلما ارتفعت قيمة النفقات العامة بوحدة واحدة يترتب عن ذلك انخفاض في معدل النمو الاقتصادي ب 19.31% في المدى الطويل.

أما النموذج في الأجل القصير بواسطة نموذج تصحيح الخطأ للنموذج ( 4,4, 1 ) المختار بواسطة SC تظهر إشارة (-1) ECM السالبة من خلال قيمتها -0.775 ومؤكد عند درجة معنوية 5% (قيمة احتمال=0.0002)، مما يثبت استقراراً في النموذج من ناحية، وان هناك علاقة طويلة الأجل أي لها تكامل مشترك عندما يكون النمو الاقتصادي متغيراً تابعاً، وهذا يدعم تأثير كل من المتغيرين المستقلين على النمو الاقتصادي في الجزائر في النماذج الحركية القصيرة وطويلة الأجل.

إن معدل النمو الاقتصادي كمتغير تابع يتعدّل نحو قيمته التوازنية في كل فترة زمنية بنسبة 77.5% من اختلال التوازن المتبقي من الفترة  $t-1$  ، فإنه يتم تصحيح ما يعادل 77.5% من هذا الانحراف في الفترة  $t$  ومنه فنسبة التصحيح هذه تعكس سرعة تعديل عالية نحو التوازن في الفترة  $t$ ، وعليه فإن معدل النمو الاقتصادي يستغرق ما يفوق السنة

(1.29 سنة) من خلال هذا النموذج الذي يبين فعالية الكتلة النقدية (المعروض النقدي بمعناه الواسع) أكثر من الإنفاق العام او كما تسمى بالنفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة .

### 4.5.3 الخصائص الاقتصادية

من الناحية الاقتصادية فنجد أن كل من إشارتي المتغيرين الكتلة النقدية والإنفاق العام كانتا سالبتين وهذا ما يخالف منطوق النظرية الاقتصادية لان التوسع المالي في الاقتصاد الجزائري في ظل عدم وجود وسائل للإنتاج بالإضافة إلى افتقار الحكومة للوعاء المصرفي الذي يساعد على التحكم في السيولة وهو ما يؤدي إلى نتائج عكسية كزيادة التضخم والذي يعتبر أهم عائق في زيادة النمو الاقتصادي وارتفاع الدخل الفردي الحقيقي ونفس الشيء مع الإنفاق العام حيث كان عبئا على ميزانية الدولة في شقيه الخاص بالتسيير او التجهيز إذ أن هذه القناة نجد أنها تذهب في الغالب إلى قطاعات اقتصادية غير منتجة (خدمائية) بالدرجة الأولى وليس لها مردود على الإنتاج الوطني او الناتج الإجمالي وبالتالي النمو الاقتصادي ككل.

## 4. النتائج:

«عرفت السياسة الاقتصادية الجزائرية تغيرا كبيرا ابتداء من سنة 2001 بعد ارتفاع نفقات التسيير، حيث تم تخصيص جزء معتبر من الجباية البترولية لتمويل ميزانية التسيير، وهذا ما يمثل انحرافا على القاعدة التي تمنع استعمال الجباية البترولية في تمويل ميزانية التسيير وهو ما نتج عنه اختلال كبير في دور النفقات العامة والسياسة المالية عموما في دورها .

«بينت نتائج النموذج طويل المدى التأثير العكسي الذي لعبته كل من المعروض النقدي بمعناه الواسع حيث كان ارتفاع الكتلة النقدية مقارنة بالناتج الداخلي الخام له تأثير سلبي على معدل السيولة التي ارتفع مرة أخرى إلى غاية 2001 إلى 2014،

وهنا تبرز أهمية التمييز بين التحليل في الفترة القصيرة، والتحليل في الفترة الطويلة الأمر الذي يطرح مشكلة الجدل بين استخدام السياسة النقدية بإفراط كبير لمواجهة الاختلالات الناجمة عن الركود أو استخدامها بتواضع فقط للحفاظ على توازن الأسعار في الفترة الطويلة.

◀ تتجلى أهمية سياسة الإنفاق العام من الناحية الاقتصادية في كونها أداة هامة لإعادة تخصيص الموارد، سواء بما تعلق بالاستهلاك أو الإنتاج، إضافة إلى كونها عاملا مهما في دعم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال مساهمتها في تحقيق النمو الاقتصادي والتخفيف من البطالة

## 5. المراجع

### 1.5 المراجع باللغة العربية

1. أحمد محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر. النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية. مصر: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1999.
2. أحمد نصير. أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2012، 257. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: إقتصاد كمي، جامعة الجزائر-3، 2013.
3. بابا عبد القادر. السياسة النقدية في الجزائر بين الاداء والفعالية. الجزائر: جامعة مستغانم .
4. بلعزوز بن علي. محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، الجزائر. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2004.
5. الحاج طارق. المالية العامة. عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى، 2009.

6. خليل عبد القادر. "محاولة تقييم فعالية الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر للفترة(2006-1990)". الجزائر: جامعة الجزائر 3، 2008.
7. دراوسي مسعود. "دراوسي مسعود، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن . الاقتصادي،". رقم 347 (2005).
8. شبيبي عبد الرحيم، بن بوزيان محمد وشكوري سيدي محمد. الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية " في الجزائر دراسة تطبيقية . الجزائر: منتدى البحوث الاقتصادية 2010، ،2010.
9. عبد الفتاح عبد المجيد. اقتصاديات المالية العامة. مصر: جامعة المنصورة، 1990.
10. عدة اسماء. ، اثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر188. وهران الجزائر: رسالة ماجستير تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران 2 ،، ،2016.
11. عوض فاضل الدليمي. النقود والبنوك. الموصل العراق: دار الحكمة للطباعة والنشر، 1990 .
12. قوري يحي عبدالله، و عبد الله قوري. "، السياسة التمولية ودورها في الاقتصاد الجزائري - دراسة تحليلية وقياسية للفترة 1970-2012،". مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 72 و73 خريف 2015-شئاء 2016، ص: 122.
13. مجدي الشوريجي. "العلاقة بين رأس المال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي في - تايوان 37". الشلف ،الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير جامعة حسيبة بن بوعلي، نوفمبر 2017. 1-37.
14. المجلس الاقتصادي والا جتماعي. تقرير الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2000. الجزائر، 2000.

## 2.5 المراجع باللغة الأجنبية

1. Banque d'Algérie" .évolution économique et monétaire en Algérie ". algerie , 'Rapport 2009. ,
2. Pesaran, M. Hashem, Yongcheol Shin and Richard J. Smith . « Bounds Testing Approaches to the Analysis of Long-run Relationships,» Journal of Applied Econometrics, 16 , 2001.